

المنظمات الموقعة

التوصيات:

- خلق مسارات آمنة وقانونية للوصول إلى هذه البلدان وإجراءات اللجوء الخاصة بها؛
 - زيادة برامج وآليات إعادة التوطين باعتبارها الاستجابة الصحيحة الوحيدة للحد من الوفيات وحالات الاختفاء في البحر؛
 - دعوة المفوضية الأوروبية لإلغاء مشروطية مساعدات التنمية بتحقيق الأهداف السياسية الأوروبية في مجال الهجرة. لا ينبغي ربط هذه الأموال بالتعاون المحتمل مع بلدان ثالثة في مجالات إدارة الحدود وسياسة إعادة القبول؛
 - دعوة المفوضية الأوروبية إلى إنشاء آليات مساءلة تربط مساعدات الاتحاد الأوروبي بالتزامات الشركاء في مجال حقوق الإنسان. يجب صرف الميزانيات الخاصة بالهجرة في الاتحاد الأوروبي بطريقة شفافة، مع الإعلان عن المعلومات المتعلقة بالمؤسسات والمنظمات المعنية والميزانيات المخصصة ونتائج أي مشاريع يتم تنفيذها؛
 - دعوة المفوضية الأوروبية إلى إنشاء آليات فعالة وشفافة لمراقبة الإجراءات السياسية والقانونية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وخلق نظام عقوبات للمحاسبة على البلدان الأعضاء التي تنتهك التشريعات الأوروبية والدولية. يجب تعزيز إجراءات المحاسبة لضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك انتهاك مبدأ عدم الإعادة القسرية، الذي يتعارض مع اتفاقية جنيف لعام 1951 بشأن وضع اللاجئين؛
 - على الاتحاد الأوروبي التخلي عن المفاوضات بشأن اتفاقيات إعادة القبول. الانتهاكات الشائعة لحقوق المهاجرين واللاجئين في المغرب وتونس والجزائر وبلدان المنشأ وغياب آليات مراقبة ما بعد العودة لا تجعل بلدان المنشأ أو العبور "بلدان آمنة".
 - فتح حوار مع الفاعلين الجدد في ملف الهجرة الذين هم مسؤولون عن جزء من إدارة الهجرة للتأكد من أن بروتوكولاتهم تتماشى مع حقوق الإنسان. تعتبر الجهات الفاعلة الخاصة كشركات مراقبة الحدود مثال على ذلك .
 - دراسة الآثار المترتبة على السياسات مثل "العودة الطوعية" وتأثيرها على خيارات الهجرة نحو طرق أكثر خطورة، وإنشاء آلية فعالة وشفافة لرصد عودة المهاجرين/ت، بالتعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
 - وضع تدابير وإجراءات وبروتوكولات تحترم وتحمي حقوق الأشخاص المتنقلين؛
- بخصوص زيادة التنسيق / التعاون بشأن آليات تحديد الهوية وتعقب المهاجرين/ت المفقودين/ت، فإن المنظمات الموقعة:
- دعوة الدول إلى إنشاء آلية تنسيق للبحث عن المفقودين من المهاجرين في البحر والبر؛
 - دعوة الدول إلى زيادة الموارد والقدرات من أجل وضع إجراءات فعالة لتحديد الهوية، وآليات لتعقب المهاجرين المفقودين والهيئات التي أعيدت إلى الوطن.
 - تذكير الدول بأن مسؤولية تحديد الهوية تظل تقع على عاتقها.
 - دعم المشاريع التي تأخذ في الاعتبار وتدمج عمليات تحديد هوية الأشخاص المتوفين والبحث عن المهاجرين المفقودين.
 - العمل مع السلطات والجهات الفاعلة ذات الصلة لزيادة التنسيق مع المجتمع المدني وإتاحة وصول هذا الأخير إلى إجراءات وبروتوكولات تحديد الهوية؛
 - دعوة الدول المعنية (الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، المغرب العربي، دول المنشأ أو الخارج) إلى الاعتراف بمسؤولياتها تجاه المهاجرين بحكم القانون والواقع، ولا سيما لتسهيل التعرف على الأشخاص المتوفين وإعادتهم إلى أوطانهم وبذلك يمكن للجنة الدولية للصليب الأحمر تسهيل التعاون عبر الوطني بين سفارات البلدان الأصلية والبلدان التي تم تسجيل الوفاة أو الاختفاء فيها.
 - إنشاء آليات فعالة ودائمة ذات نهج قائم على حقوق الإنسان لدعم أسر المختفين والناجين، بحيث يتم التواصل مع جميع المعنيين والحصول على مساعدة نفسية تتناسب مع احتياجاتهم الخاصة.
 - الدعوة إلى إنشاء آليات لحماية الأسر والجهات الفاعلة في المجتمع المدني المنخرطة في جهود تحديد الهوية لتجنب تجريمها.
 - دعوة الدول إلى وضع أطر قانونية واضحة وفعالة لتوضيح وتنفيذ المراحل المختلفة لإجراءات تحديد الهوية وآليات الرقابة لضمان تحقيق أهداف الأطر القانونية.